الإصلاح السياسي في «الثلاجة».. الخارجية مستاءة من تقرير «أممي» حول التعذيب.. والشرطة تتهم صحافيا بالإعتداء على أحد عناصرها:

الصحافة الأردنية تتهم حزب إلله بإختطاف لبنان لصالح ايران.. البخيت قلق من إنتقال الصراع الفلسطيني «للجوار»

عمان ـ «القدس العربي»
ـ بسام البدارين:

تعاملت الصحافة الأردنية في نهاية الأسبوع الماضي مع سلسلة من القضايا والملفات والمستجدات ذات العلاقة بالموضوعات المحلية والإقليمية وذات الصلة بملف الإعلام، حيث توسعت النزاعات الداخلية في إطار مؤسسات الجسم الصحافي نفسه وشهد القضاء تفاعلات لعدة شكاوى مرفوعة على بعض الصحف والصحافيين.

وشهد الاسبوع روايات متناقضة حول واقعة الإعتداء والضرب على احد الصحافيين في مخيم البقعة للاجئين الفلسطينيين وهو الصحافي خالد الخواجا من صحيفة «الرأي» الحكومية، حيث إنتقدت نقابة الصحافيين أداء الشرطة في التعامل مع الصحافيين خلال تغطية الحدث، فيما صدر عن الناطق الرسمي للشرطة بيان توضيحي يفند رواية الخواجا للحدث، ويتحدث عن إعتداء الصحافي على حارس امني وليس العكس.

وحسب رواية الشرطة للواقعة فقد حاول الصحافي الخواجا الدخول عنوة لمقر مركز التدريب المهني قرب البقعة بهدف التوسط لمعارفه بخصوص توزيع ذبائح عيد الأضحى، وعندما منع الشرطي الذي يشرف على الدور بين المواطنين الصحافي من المرور حصل الإعتداء من قبل الصحافي وليس العكس وهي رواية ناقضها من جانبه الصحافي الخواجا.

صراع مع الامم المتحدة

وبنفس الوقت تفاعل النقاش مجددا وسط النخبة حول الدعوى القضائية النادرة التي رفعها وزير الخارجية عبد الإله الخطيب ضد صحيفة «الهلال» الأسبوعية، فيما تقدم ناشر الهلال الكاتب المعروف احمد سلامة بدوره بدعوى مضادة ضد وكالة «عمون» الإلكترونية للأنباء بعد ان توسعت الوكالة في نشر تعليقات إعتبرها سلامه مسيئة له.

وما زال النقاش ساخنا بعنوان حبس الصحافيين بين المؤسسات المدنية ونقابة الصحافيين والحكومة والبرلمان وسط تأكيدات مباشرة من الحكومة بأنها تؤيد إلغاء عقوبة الحبس والتوقيف في قضايا المطبوعات.

وعلى صعيد الصحافة الأسبوعية لفتت صحيفة «الحقيقة الدولية» الأنظار عبر حديث موسع نشرته لتيسير الحمصي القيادي المخضرم في حزب البعث الأردني، وفي الحديث كشف الحمصي النقاب لأول مرة عن خطة كان الرئيس العراقي الراحل صدام حسين قد أعدها لتحرير فلسطين عبر الأردن كما قال الحمصي.

حزاب الله وايران

لكن مستوى النقد لأداء وخطاب حزب الله اللبناني في الصحافة الأردنية وصل إلى مستويات غير مسبوقة عندما قادت صحيفة «الرأي» الحكومية حملة منظمة ضد حزب إلله وأمينه العام الشيخ حسن نصر الله بعد المناكفات التي بدرت من الأخير بخصوص بعض الدول العربية ومنها الأردن.

وإتهمت الرأي حزب الله بإختطاف لبنان بعد إنقلابه على الديمقراطية بأمر من «السيد» لإن ثمة مهمة جديدة بانتظاره افشال المحكمة الدولية التي تريد معرفة من قتل وخطط ونفذ جريمة اغتيال رئيس الوزراء الاسبق رفيق الحريري والابقاء على لبنان رهينة العدوان الاسرائيلي والمخططات الاقليمية لدولة غير عربية وجدت نفسها بعد التعثر الامريكي في العراق وافغانستان انها الوحيدة الرابحة من كل هذه الحرائق المشتعلة فأرادت احياء نزعاتها الامبراطورية وهذيانها الطائفي.

وحسب ما ورد في إفتتاحية رسمية لـ«الرأي» فقد كان لبنان جزءا من معادلة اخذت تتبلور وتتشكل على نحو مضطرد تدريجيا حتى بتنا امام مشهد كارثي وجد تجلياته في الصراع المذهبي في العراق، والذي تغذيه دول معروفة بل دولة على وجه التخصيص يرتبط حزب الله وقيادته بها ارتباطا وثيقا. وعبرت المقالة عن مخاوفها من الإنزلاق إلى حرب أهلية، حيث يتساءل اللبنانيون بعد الخميس الدامي الى اين يذهب بنا امراء الحرب الجدد في المعارضة الذين تنكروا لوعودهم وتعهداتهم بأن يبقى

معروف البخيت

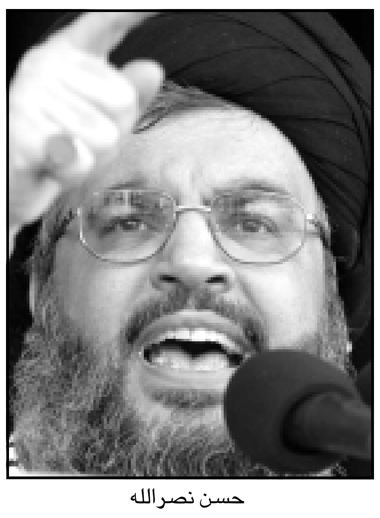
حسن نصرالله

احمدي نجاد

احتجاجهم واعتصامهم سلميا بل وأطلقوا عليها وصف «الغاندية» في محاولة يائسة للالتصاق بمسيرة الزعيم الهندي الكبير المهاتما غاندي.

وقالت «الرأي»: وأمام هذه المفارقة تسقط ذرائع حزب الله وحجج امينه العام الشيخ حسن نصرالله على اكثر من صعيد، وخصوصا بعد أن انهارت الأسس الاخلاقية والسياسية التي قامت عليها حركة المعارضة الاحتجاجية.

وتساءلت الصحيفة: هل يصغي حزب الله وامينه العام للصوت الحق ومصلحة الشعب الذي ارهقته الحروب والمغامرات؟

ولم تكتف «الرأي» بالإفتتاحية بل زادت عبر نشر مقال للكاتب سامي الزبيدي قال فيه: هل نقول سقط القناع، ام ما زالت للرجل ظلال من تقية يخفي خلفها ملامح الفتنة الكبرى؟ وهل ثمة متسع من صدق للحديث عن وطن برسم التأجير كساحة حرب متقدمة للدفاع عن مفاعلات طهران النووية؟ وهل كل هؤلاء «حسين» وكل أولئك «يزيد»، أم انها استعادة لأقبح الحقب من التاريخ واستعادة مفاعيل الفتنة وتقسيم الأمة وجرها الى مستنقع الاحتراب والاختلاف.

واضاف الكاتب: يخطئ السيد حسن نصرالله مرتين: مرة حين يتحدث عن تحويل بلده لبنان الى مقبرة لهذا او ذاك بدلا من ان تكون حديقة للابداع فيعزز بذلك ثقافة الموت وحين يختطف لبنان بأسره ويضعه رهينة لأحلام كسروية ويجعل من ابنائه وقودا لحرب ليست له، فالدماء التي تسيل هي دماء لبنانية، اما الاهداف فهي في خدمة قضية ايرانية.. هكذا يبر السيد بوعده الصادق لسيده الخامنئي.. ما تأتي به الزوابع تأخذه الرياح.. وهذا ما حدث مع السيد في قصة مصداقيته التي ارتفعت الى عنان السماء.

وتابع الزبيدي يقول: ان السيد المتذاكي يحاول على شعبه ومن حوله فيرفع سبابته تهديدا لحكومة بلاده ويرفض الجلوس معها على طاولة المباحثات، لكنه في المقابل يواصل مفاوضاته ـ غير المباشرة ـ على تبادل الأسرى مع الاسرائيليين.. واضاف: تخطئ بوصلة السيد حسن كثيرا، فكلما استطال مأزق المعارضة التي يقودها رفع من وتيرة التهديدات الطائفية التحريضية، وكلما احس بأنه غرق اكثر في زواريب بيروت ازدادت نبرة الاتكاء على الحليف الايراني فتوسيع بيكار التحالف قد يخفف من وطأة الفشل في الداخل.

فضائح التعذيب

وفي موضوع آخر إهتمت الصحافة المحلية بنشر توضيحات وتعليقات وزارة الخارجية الأردنية على بيانات تقرير أممي تحدث عن ظاهرة التعذيب في مراكز التوقيف الأردنية، حيث قالت الخارجية وفقا لما نشرته صحيفة «الدستور» انها ستقدم ردها على التقرير النهائي الذي قدمه مقرر الامم المتحدة الخاص لقضايا التعذيب مانفرد نواك مؤخرا حول وضع السجون وحقوق الانسان في الاردن الى مجلس حقوق الانسان بجنيف في شهر اذار المقبل.

وكان نواك زار الاردن منتصف العام الماضي بدعوة من الحكومة الاردنية وزار عدة سجون واماكن احتجاز وزعم في تقريره ان هناك ممارسة للتعذيب في الاردن.

وعلق مدير الدائرة القانونية في وزارة الخارجية محمود الحمود ان الاردن هو الدولة الوحيدة في الشرق الاوسط التي استضافت نواك وقدمت له كل التسهيلات اللازمة وتم تذليل الصعاب وفتح مراكز الاصلاح والتأهيل والمراكز التي رغب بزيارتها امامه وامام الوفد الذي رافقه ليطلع على اوضاعها واوضاع الموقوفين فيها ما يعكس انفتاح الحكومة الاردنية حول قضايا حقوق الانسان. وقال الحمود ان نواك استند في صياغة تقريره الى حالات فردية وهو امر يناقض الواقع لان في الاردن تشريعات تمنع التعذيب، وان الاردن من الدول الموقعة على اتفاقية مناهضة التعذيب كما اعتمد كثيرا على المنظمات غير الحكومية.

وعلق الكتاب على عدة موضوعات بدورهم، حيث لاحظ الكاتب جميل النمري في صحيفة «الغد» بأن توجه الحكومة يسير نحو اعادة ملف الاصلاح السياسي الى الثلاجة. كيف تقرر ذلك ولماذا؟ لا نعلم! ولا سبيل لفرز التخمينات والاستنتاجات عن المعلومات والرغبات. وقال الكاتب: الثابت والمحسوم فقط هو انجاز قانون البلديات في هذه الدورة البرلمانية، وانتخاباتها هذا العام. أمّا بقية ما اطلق عليه «رزمة الاصلاح السياسي»، فإلى غرفة الخزين. وقد يقول البعض إن انتخابات البلدية تكفي الآن، فالديمقراطية تبدأ من القاعدة! لكن الانتخابات البلدية موجودة منذ عهد الامارة! وبصورة أفضل من الآن! وكان الاجدر اننا ارتفعنا الى مستويات أعلى في الانتخابات المحلية نفسها، كما في كل ّالديمقراطيات، مثل الانتخابات لمجالس المحافظات «أو الأقاليم وفق آخر صيغة مقترحة»، لكن مصير هذه الأفكار بات مجهولا، والمشاريع طويت من دون أن يقول أحد من قرر ولماذا!

وتابع النمري يقول: وعندما دار جدل حول مقترحات الأجندة الوطنية للنظام الانتخابي «الصوت الواحد والصوتين، اقترحنا بديلا ثالثا يمكن تسميته بـ«الصوت المزدوج»»، يراعي المآخذ والمخاوف كلها، ويسمح في الوقت نفسه بتحقيق تنمية سياسية. وقد نوقش الاقتراح «في حينه» مع رئيس الحكومة وأعجبه، كما اعجب وزير التنمية السياسية وآخرين.

وختم قائلا: هذه الحكومة تتجرع من الكأس نفسه الذي ذاقته زميلاتها؛ فقد بدأت بـ«رؤية استراتيجية واضحة»، و«إطار تنفيذي محدد» للإصلاح السياسي، وهي الآن تكافح ضد زوابع تثور حولها، حتى زاغت الرؤية وضاع الاطار.

بدل الحديث الممل عن بقاء الحكومة أو رحيلها، نريد وقفة تفاهم حول ادارة صنع القرار عندنا.

فنحن نسمع عن المصلحة الوطنية، والوضع السياسي، والظروف الإقليمية التي تبرر تأجيل الاصلاحات السياسية، لكن نريد من يجالسنا لنفهم منه (أو نتفاهم معه) على هذا التشخيص.

هموم الصحافيين

وفي صحيفة «العرب اليوم» تحدث نائب نقيب الصحافيين نبيل الغيشان عن انطباعات كثيرة ومتشعبة خرج بها كتاب صحافيون من لقائهم مع رئيس الوزراء معروف البخيت، وتوزعت تلك الانطباعات بين الثقة والحزم والتفاؤل والتشاؤم، فقد ظهر الرئيس واثقا من ان الحكومة تتحمل مسؤولياتها الدستورية كاملة وتنفذ أوامر جلالة الملك من دون ان تسمح بالتعدي على صلاحياتها ومن هنا ابدى الرئيس عزم حكومته على فتح الحوار قريبا حول قانون الانتخابات مع كافة الاطياف، رغم تملصه من اعطاء اجابات شافية وافية على اسئلة الصحافيين حول اجراء موعد الانتخابات النيابية، مكتفيا بالاشارة الى ان دور الحكومة يبدأ بعد صدور الامر الملكي باجراء الانتخابات النيابية، لكنه قال بوضوح ان الحكومة تقوم بجميع الاجراءات الادارية حسب قانون الانتخاب.

ويبدو وفقا لغيشان ان الحكومة تناقش قانون الانتخاب الحالي على مستوى الخبراء، حيث تشير المصادر الى وجود افكار لتعديل القانون مثل الابقاء على الصوت الواحد وتقسيم الدوائر الانتخابية بعدد المقاعد النيابية على ان يحصل المرشح الفائز على 51 % من الاصوات او اجراء الانتخاب على اساس القائمتين بحيث يعطى الناخب صوتان احدهما للدائرة والاخرى للمحافظة مع كوتا للاحزاب والنساء. وقد خرج الصحافيون من لقاء دولته بانطباع يفيد بان الموقف الحكومي من الانتخابات النيابية يلفه الغموض وان الانتخابات اقرب الى التأجيل منها الى الاجراء. وقال غيشان: واضفى حديث الرئيس عن اليورانيوم الاردني جوا من الارتياح لدى الصحافيين الذين علموا ان لجنة خبراء من كازاخستان قد انهت تقييما للمخزون الاردني من خام اليورانيوم وان الحكومة معنية بتأسيس شركة حكومية لاستخراجه واستبعاد الشركات الاجنبية.

وانحصر تشاؤم الرئيس في الخوف من تداعيات الصراع بين فتح وحماس وامتداده الى الساحات المجاورة لكنه اكد ان الاتصالات مع السلطة الفلسطينية والحكومة التي ترأسها حماس مستمرة بطرق لم يفصح عنها.

مهاجمة لسان وزير العدل.. و«عقيدتي» تنتقد وزير الثقافة المغربي.. وشيخ الأزهر يهاجم وزير الاوقاف بسبب النقاب وجامعة الازهر لرفضها قبول الاقباط

مطالبة الاخوان بالكشف عن نواياهم نحو الخلافة الاسلامية والاقباط.. واتهام مرشدهم بالسعي للتحالف مع جمال.. وهجمات ضد مبارك

القاهرة ـ «القدس العربي»
ـ من حسنين كروم:

كانت الاخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة الجمعة عن الاحداث المؤسفة بين حركتي فتح وحماس والاشتباكات بينهما وايقاف سيارات قالت حماس انها قادمة من رفح المصرية الى غزة تحمل اسلحة لفتح مرسلة من دولة عربية ونفي مصر وتأكيدها ان السيارات تحمل معدات كهربائية واغذية، ومواصلة الوفد الأمني المصري برئاسة اللواء برهان جهوده لوقف الاشتباكات الاخيرة وتصريحات وزير الخارجية احمد ابو الغيط التي هاجم فيها اسرائيل لتعديل مسار الجدار العازل ليعزل 20 الف فلسطيني آخرين والاستيلاء على المزيد من الاراضي، ومناقشات حامية في مجلس الشعب وقيام وكيل لجنة الدفاع والأمن القومي بالمجلس والعضو عن الحزب الوطني لواء الشرطة السابق محمد عبد الفتاح بمهاجمة وزير الداخلية الاسبق الدكتور عصمت عبد المجيد بسبب حديثه مع جريدة «المصري اليوم» الذي قال فيه انه يشك في امتلاك اسرائيل للاسلحة النووية، وقال عبد الفتاح انها خطيرة وطالب بامتلاك مصر لهذه الاسلحة، واستمرار عمال شركة شبين الكوم للغزل في الاضراب لليوم الثالث على التوالي واصرارهم على الحصول على حقوقهم كاملة، قبل تسليم الشركة للمستثمر الهندي الذي اشتراها، وهتافاتهم ضد وزير الاستثمار الدكتور محمود محيي الدين، وسعيد الجوهري رئيس النقابة العامة للعاملين بالغزل والنسيج، وواصلت «الوفد» التركيز على الاضراب ووعود وزيرة العمل عائشة عبد الهادي بالاستجابة لجميع مطالب العمال، واجتماع مجلس الوزراء برئاسة الدكتور احمد نظيف وبحث اساليب جديدة لرفع مستوى المواطنين والاطمئنان على استمرار معدلات التقدم الاقتصادي، وافتتاح مطار شرم الشيخ الدولي في الاول من شهر نيسان (ابريل) ـ القادم والتوقيع على اتفاقية لانشاء محطة لتوليد الكهرباء من الرياح في الزعفرانة على شاطئ البحر الاحمر بمبلغ مليارى جنيه وحضور السيدة سوزان مبارك اعمال المؤتمر القومي الثامن لبرلمان الطلائع والقائها كلمة ومناشدة مجلس نقابة الصحافيين الرئيس مبارك الافراج عن ايمن نور لسوء حالته الصحية والقبض على مستورد بسبب استيراده عشرات الالوف من منظمات البوتاغاز غير المطابقة للمواصفات من الصين لتسريبها الغاز، والقبض على امين شرطة في محطة السادات ـ التحرير بمترو الانفاق بالقاهرة، والأمر بالقبض على زميله لمحاولتهما اغتصاب راكبة داخل غرفة الشرطة والأمر بالقبض على طبيب بمستشفى النزهة الدولي بالقاهرة تسبب في وفاة سيدة، كان يجري لها عملية استئصال المرارة فاستأصل الطحال.

والى معظم ما لدينا في نهاية الاسبوع فيما عدا باقي معارك الصحافيين ومعارك الشيعة والسنة والسماح بتدريس المذهب الجعفري في الازهر ايام خالد الذكر، وتكفير آية الله التسخيري لابو لؤلؤة المجوسي وهو ما سننشير اليه في تقرير الاثنين ان شاء ربك الكريم.

حكومة ووزراء

ونبدأ بحكومة ما اشبه وما سبق ذلك معروف والتي قال عن رئيسها يوم الاربعاء زميلنا وصديقنا عصام كامل مدير تحرير «الاحرار»: «قرر احمد نظيف زيادة المعاش 20 جنيها لكل امرأة تمحو اميتها، اما اذا حصلت على شهادة جامعية فانه سيلغي معاشها فورا». وقال ايضا في نفس بابه ـ فيتو ـ عن وزير العدل ممدوح مرعي: «اشتعل الصراع بين القضاة ووزير العدل ووصل الى حد الانفجار، ولم يعد امام الحكومة الا تعين وزير للعدل من القضاة».

وفي نفس اليوم ـ الاربعاء تعرض الوزير الى هجوم عنيف في «الدستور» من زميلنا وصديقنا بـ«الوفد» مجدي حلمي شبهه فيه بالمرحوم صديقنا اللواء زكي بدر وزير الداخلية الاسبق قال فيه «قد لا يتذكر الكثير من الشباب المرحوم زكي بدر وزير الداخلية الاسبق هذا الوزير الذي كان بحق كما يقال في المثل الشعبي (لسانه متبري منه)، هذا الوزير في اول تصريح له بعد ان تولى الوزارة قال انه جاء ليلبس المعارضة طرح وطال السباب والشتائم التي كان يطلقها كل فئات المجتمع حتى زملائه من الوزراء. تذكرت المرحوم زكي بدر وانا اقرأ تصريحات المستشار ممدوح مرعي وزير العدل وكما قلت ان اختيار مرعي جاء ليؤدب القضاة الاصلاحيين المطالبين بالاستقلال الحقيقي للسلطة القضائية والاخطر في تصريحات الوزير انها جاءت متزامنة مع انعقاد منتدى دافوس الاقتصادي وشاركت فيه مصر بوفد على المستوى كالعادة ورأسه رئيس الوزراء شخصيا والحكومة تعول على هذا المنتدى لجذب الاستثمارات الاجنبية لمصر وتقوم بتقديم كشف حساب لرجال الاعمال المشاركين فيه على الاجراءات التي قامت بها لتشجيع الاستثمار، ويأتي الوزير ويقول ان القضاة غير مؤهلين في الوقت الذي قال فيه رئيس الحكومة في المنتدى ان القضاة في مصر مستقلون وتغنى بالتعديلات الاخيرة لقانون السلطة القضائية لأنه يعلم تماما ان المستثمرين لا يأتون الى اي بلد الا اذا كان به قضاء مستقل ومؤهل للحكم بنزاهة في حالة وجود خصومة مع الحكومة».

وما قاله مجدي عن المرحوم زكي بدر صحيح لكنه اغفل ايضا انه كان خفيف الظل لابعد الحدود وربطتنا صداقة عجيبة، فقد كنت في زيارة لشقيقي الشيخ نصر كروم في سجن طرة عام 1986، وشاهدت اثار التعذيب عليه وكان معتقلا مع آخرين في قضية تنظيم الجهاد الذي احرق سينما كريم ومسرح الهوسابير وعددا من اندية ومحلات الفيديو لنشرها الكفر ـ والعياذ بالله ـ وكتبت عدة مقالات في «الوفد» هاجمت فيها زكي بدر، وبعد ان تمت اقالته بجدة كنا ندخن الشيشة في مقهى الياسمين بحي المهندسين ايام المجد قبل ان يمنعني عنها الاطباء وفوجئت بزكي بدر ينزل من سيارته، ويتجه نحونا ويجلس على كرسي خال بجانبي وسلم على بعض اصدقائنا لانه يعرفهم، واشحت عنه بوجهي ولكنه قال لي مبتسما: ما تزعلش كده يا عم حسنين علشان اخوك اتعزل امال كنت عايز نعمل له ايه بعد ان شارك في الحرائق والتنظيم انس.. انس..

ودخلنا في جدل ثم نقاش وبدأ يتحدث عن عدد من الوزراء واصر ان اعطيه رقم هاتفي واعطاني رقم هاتفه، وفوجئت به بعد ذلك يتصل بي مشكورا ويسأل عن صحتي وتوالت الاتصالات واللقاءات وكان آخرها قبل سفره للخارج للعلاج رحم الله موتانا وفك اسر شقيقي الذي انهى مدة سجنه عشر سنوات بالتمام والكمال من خمس سنوات ويتم تجديد اعتقاله كل ستة اشهر بقانون الطوارئ؟

وهكذا تكون الدول والحكومات في احترام مواطنيها والعمل على حمايتهم من اي سوء بوضعهم في السجون بدون ذنب والا فلا، ويجلس رئيس وزرائها سعيدا يقزز اللب، كما قال زميلنا وكاتبنا الساحر الكبير احمد رجب في بابه اليومي بـ«الاخبار» ـ نص كلمة ـ يوم الخميس «الناس لا يهمها ما ينشر عن زيادة معدلات النمو او ارتفاع احتياطي الدولار او تحقيق تقدم في ميزان المدفوعات، الناس تريد انقاذها من الغلاء الفاحش المتزايد يوما بعد يوم وبلا مبرر، الناس تريد ان تجد القدرة على شراء الدواء لمريضها وان تجد العمل لابنها الناس تريد ان تستريح من الجري والنهجان وراء لقمة العيش، الناس تريد ان تسترخي في هدوء وراحة بال وهي تقزقز اللب كما قززه رئيس الوزراء في مجلس الشعب».

معارك الصحافيين

والى معارك الصحافيين وقيام زميلنا عبد الله كمال رئيس تحرير جريدة «روز اليوسف» يوم الخميس بعمل مشكور وهو توجيه النقد الذاتي لجريدته لنشرها خبرا عنه فقال في بابه اليومي ـ ولكن: «كلمة واحدة لا لبس فيها ولا التفاف واضحة الاحرف والمعنى، آسف اتقدم بالاعتذار الى كل القراء الذين طالعوا بالامس خبرا في الصفحة الاخيرة عنوانه ـ جمعية الفكر المحاسبي تمنح الزمالة الفخرية لعبد الله كمال ـ فقد كان خبرا مخزيا ومسيئا ولا يحترم القواعد المهنية ويعبر عن حاجتنا الى مزيد من الدقة في الجريدة، وفاجأني الخبر الذي يعبر عن امر لا معنى له ومن المؤسف ان نزعج به القارىء، يا فرحتي بشهادة زمالة فخرية لجمعية ترغب في ان تجامل رؤساء التحرير حتى تضمن نشر اخبارها في الصحف، حيلة قديمة ومعروفة في حين ان هذه الزمالة منحت لشخص لا علاقة له من قريب او بعيد بالمحاسبة ولا بالفكر المحاسبي وبالجمعية وانشطتها».

والى «الدستور» وزميلنا خالد السرجاني الذي شن هجوما ساخرا ضد زميلنا ممتاز القط رئيس تحرير «اخبار اليوم» بقوله عنه في صفحة ـ صحافة ـ التي يشرف عليها: «نقاد الصحافة في الغرب يلجأون الى تحليل المجال اللغوي لكل كاتب ليعرفوا عدد المفردات التي يستخدمها وبناء عليه يمكنهم الحكم على مستواه الثقافي ومدى تمكنه من اللغة وقدرته على التعبير عن القضايا التي يتبناها، وهناك من الكتاب من يصل المجال اللغوي الذي يتحرك من خلاله الى آلاف من الكلمات وهناك من يقل عن ذلك ليصل فقط الى المئات ولحسن حظ الاستاذ ممتاز القط رئيس تحرير «اخبار اليوم» ان هذا المنهج غير مستخدم في مصر والا اكتشف نقاده ان مجاله اللغوي بالغ الفقر وانه قد لا يتعدى عشرات المفردات وهذا الامر بعيد بالطبع عن المعاناة التي يعانيها قارىء مقالاته فذلك له علاقة بضعف الاسلوب وركاكته فمن يطالع مقالات الاستاذ ممتاز سوف يكتشف انه يستخدم كل اسبوع نفس المفردات ليكتب نفس المقال الذي يستعدي فيه الدولة بأجهزتها على الصحف الخاصة التي لا تعجبه والمفردات واحدة مثل (المنشورات الدعائية الرخيصة) و(الصحافة السوداء واستخدامه لمفردات متكررة مثل: (الافتراء) والاكاذيب (وحمة التضليل) لكن لماذا لا يحاول القط ان يكتب هذا الامر كل مرة بمفردات مختلفة ويتناول قضايا مختلفة بدلا من الانشائية الركيكة التي يكتب بها منذ ان تبوأ منصبه، الم يفكر مرة ان رواج الصحف التي يهاجمها كل اسبوع قد يكون سببه هو بؤس الصحف التي تنافسها والتي يرأس تحرير واحدة منها حيث يكفي القارىء ان يقرأها مرة واحدة فقط ليعرف كيف ستكون عليه في كل المرات المقبلة ومقالات الاستاذ القط طبعا اكبر دليل على ذلك».

كما كتب زميلنا سامي جعفر مقالا آخر جاء فيه عن «الاهرام»: «في اسبوع واحد حققت جريدة «الاهرام» «خبطتين» لم تحققهما عبر تاريخها الطويل، فالجريدة التي كان يندر ان يتم تكذيب اي خبر تنشره، جاءها التكذيب مرتين خلال ايام قليلة، والاسوأ من هذا ان النفي جاء على لسان وزيرين من الحكومة نشرت عنهما الجريدة اخبارا وتصريحات مختلفة، النفي الاول جاء على لسان محمود محي الدين وزير الاستثمار الذي نشرت الجريدة في صدر صفحتها الاولى تقريرا عن خصخصة 100 شركة حكومية خلال هذا العام، اما الوزير الثاني الذي كذب ما نشرته «الاهرام» فهو احمد ابو الغيط الذي نشرت الجريدة خبرا نسبته الى مصادر دبلوماسية دون ان تسميها او تحدد هويتها وقال الخبر «الاهرامي» ان المخابرات الايرانية متورطة في مقتل «ايهاب الشريف» سفير مصر السابق في العراق في شهر يوليو 2005 والمدهش ان الجريدة العريقة لم تكتف بـ«الاخبار» «غير الدقيقة» التي نشرتها ولكنها استكملت سياسة اهدار حق القارىء عندما رفضت نشر تصريحات الوزيرين التي تنفي ما قامت «الاهرام» بنشره حولهما، في الوقت الذي قامت فيه كل الصحف الاخرى ينشر هذا النفي وابرازه، الامر الذي شكل احراجا مهنيا كبيرا لـ«الاهرام» وقرر مسؤولو الجريدة الكبيرة (الطناش) في التعامل معه وكأنه لم يحدث شيء، حتى ان كان ابو الغيط قد نفى (النفي) باعتبار ان الخبر الاصلي لم يصدر عن الوزارة، وبالتالي ليس من المناسب ان تنفي ما هو ليس صادرا عنها، خاصة انه كان منقولا عن جريدة اسرائيلية فان لقارىء «الاهرام» حقا على الجريدة وهو ان يفهم سر الارتباك الذي اوقعته فيه الجريدة التي لم تشر الى ان السفارة الايرانية في القاهرة اصدرت بيانا يعلق على الخبر الذي نشرته، فيما يشبه سياسة النعامة التي تدفن رأسها في التراب وتظن ان احدا لا يراها!!».

ونترك «الدستور» الى «الجمهورية» الخميس ورئيس تحريرها زميلنا محمد علي ابراهيم الذي رد على خالد السرجاني و«الدستور» دون ان يذكرهما بسبب الهجوم السافر والعنيف الذي شنه خالد ضده بسبب معلوماته عن الصحافي الامريكي سيمور هيرش عندما اعترض على دعوة مؤسسة محمد حسنين هيكل الصحافية له انطلاقا من انه يهودي وهو ما كان امرا غريبا ان يكون اعتراضه على ديانة سيمور اليهودية وحاول ان يغمز هيكل من هذه الزاوية فقال محمد مستخدما الفاظا غير لائقة اما «الغلام» فلم يكن «صالحا» وقال كلاما بذيئا وقال ان «الانسان عدو ما يجهل» وانني هاجمت صحافيا عملاقا، وأنا لا افهم شيئا وانني اجهل من دابة! ولا استحق سنوات قضيتها في جريدة انكليزية وخرجت منها صفر اليدين!

لكن من هو سيمور هيرش؟ هل هو اعظم صحافي استقصاء في العالم لمجرد انه كشف مذبحة ماي لاي وكتب «الخيار شمشون» وهل كل معلوماته موثقة واخباره اكيدة ومصادره لا غبار عليها؟ ام انه من مدرسة مثل مدرسة «هيكل» التي تروي حكايات وتنقل عن اشخاص توفوا، واخرين يستحيل ان يذهب القارىء ليتحقق منهم.. وحكام يقابلهم الصحافي الكبير في مطعم مرة فيكتب عن احاديثه معهم التي طالت ساعات!

وطالما انني جاهل في نظر «الغلمان» فلن استشهد برأيي في سيمون هيرش، ولكني سأورد اراء لصحافيين عظام منهم روبرت فيسك الصحافي البريطاني الشهير الذي كتب اروع تغطية للمذابح الاسرائيلية في الاراضي المحتلة، والعدوان الاسرائيلي الوحشي على لبنان. لكن لان «فيسك» لم يحظ بمباركة «هيكل» رغم انه صحافي محترم، فبالتالي فان حواريي الاستاذ يصدقون ويحترمون فقط اختيار الاستاذ هيكل مع انه في احيان كثيرة ما يخطىء. بتاريخ 5 آذار (مارس) 2006 كتب روبرت فيسك مقالا في «الاندبندنت» وصف فيه هيرش بأنه مشاكس وخسيس او سيىء الطبع ولم يقل عنه انه من اعظم صحافي الاستقصاء في العالم بل وصفه بأنه Cussed او ملعون».

معارك الاخوان

والى المعارك التي لا تزال مستمرة حول الاخوان المسلمين منذ ان قاموا بالاستعراض العسكري في جامعة الازهر وقالوا انه مشهد تمثيلي، ولم يصدقهم احد حتى اشد خصوم الناس بأسا من الاتجاهات الاخرى الذين انتابتهم الشكوك في حقيقة نواياهم مثل الاديب والطبيب علاء الاسواني الذي قال في «الكرامة»:

«من واجبنا الدفاع عن حق الاخوان المسلمين في انشاء حزب سياسي فمن شروط الديمقراطية اطلاق حق تكوين الاحزاب. ولا يعرف النظام الديمقراطي مهزلة لجنة الاحزاب التي اصطنعها النظام المصري حتى يختار ما يناسبه من احزاب ورقية يستعملها كأدوات ديكور رخيصة لتزيين الاستبداد.. ومن واجبنا ايضا ان ندافع عن الاخوان المسلمين ضد القمع الوحشي الذي تمارسه ضدهم السلطة.. لكننا في نفس الوقت ندعو الاخوان الى مراجعة حقيقية لافكارهم.. فتاريخ الاخوان بكل اسف كان دائما ضد الديمقراطية، لقد تحالف الاخوان المسلمون دائما مع الاستبداد ضد القوى المطالبة بالديمقراطية بدءا من تحالفهم مع اسماعيل صدقي جلاد الشعب وتحالفهم مع انور السادات وصولا بالرسائل التي صرح مرشد الاخوان اخيرا انه بعث بها الى جمال مبارك.. ولا اعرف لماذا يبعث المرشد برسائل الى جمال مبارك، بأي صفة، وما فحوى هذه الرسائل؟ ولماذا لا ينشرها المرشد على الرأي العام؟ ان تحالف الاخوان المتكرر مع الاستبداد اكبر سقطة في تاريخهم وهو لا يعكس في رأيي انتهازية سياسية بقدر ما يدل على استهانة الاخوان بفكرة الديمقراطية نفسها.. وقد تفاءلت خيرا ببعض الافكار التي اعلنها رموز الاخوان من جيل الشباب مثل عصام العريان وعبد المنعم ابو الفتوح..

حتى فوجئت بالاخوان يعودون من جديد الى الحديث عن سعيهم لاقامة الخلافة الاسلامية وكأنهم لم يتعلموا شيئا من التاريخ، ان الاسلام لا يعرف الخلافة وهي فكرة رجعية متخلفة تعود بنا الى العصور الوسطى.. هل يريد الاخوان اقناعنا بعد كل ما عانيناه من الاستبداد بفكرة المستبد العادل؟ وماذا نفعل بملايين المواطنين المصريين الاقباط الذين سوف يتحولون الى اهل ذمة في وطنهم تحت حكم الخليفة؟ واذا كان الاخوان يسعون الى تنصيب خليفة فلماذا يعارضون نظام مبارك؟ هل يستبدلون الاستبداد العسكري بالاستبداد الديني؟ الاستبداد هو الاستبداد بغض النظر عن اللافتة التي يحملها.. اتمنى من الاخوان ان يراجعوا انفسهم ويجددوا افكارهم حتى يصبح خطابهم مواكبا للعصر ومحققا لمطالب الامة بدلا من هذه الافكار المتخلفة».

ونترك الاسواني لنتجه الى زميلنا محمد علي خير رئيس تحرير «الميدان» الذي سخر من هكذا حكومة بقوله عن بدعة المحظورة:

«لا اعرف اسم العبقري الذي صاغ العبارة الشهيرة «الضحك على الدقون» والتي فيها تلخيص دقيق وبارع لحياتنا. فهي ما تردده الحكومة عن وجود جماعة محظورة في مصر وبالامارة اسمها الاخوان المسلمين، ورغم كونها محظورة الا انها تسللت الى مجلس الشعب واحتلت 88 مقعدا به. ومن حقك ان تتساءل كيف دخل هؤلاء للمجلس اذا كانوا محظورين؟

لن تجد اجابة وان وجدتها لن تصدقها لكونها اتفاقا بين النظام والجماعة المحظورة. فالدولة تعرف ان جماعة الاخوان موجودة في الشارع.. ورغم ذلك تضحك الدولة على نفسها ثم علينا وتحاول ان تضحك على جماعة الاخوان انفسهم بأنهم محظورون.. رغم انه لا توجد جماعة محظورة بل معلومة».

كما اسرع زميلنا وصديقنا بمركز الدراسات بـ«الاهرام» نبيل عبد الفتاح بالقول في «الدستور»:

«لا شك ان النظام السلطوي والصفوة المسيطرة وظفوا بعض اخطاء الممارسة السياسية والبرلمانية لبعض قادة الاخوان وكوادرهم التي اثارت الخوف لدى الاقباط وبعض الجماعة الثقافية، والليبراليين والماركسيين وبعض رجال الاعمال، الصفوة الحاكمة تتلاعب بالخوف وارهاب الاخوان لدى الفئات السالفة الذكر في اعادة فتح هامش لتقنين القيود على الحريات العامة الاساسية في البلاد في الوثيقة الدستورية بعد تعديلها ولا سيما في حظر اقامة الاحزاب على اساس ديني، ثم النص على المواطنة وعلى قانون لمكافحة الارهاب على الرغم من اصداره في اوائل التسعينيات من القرن الماضي».

اما زميلنا وصديقنا اسامة سرايا رئيس تحرير «الاهرام» فقد لوح للاخوان باستخدام الاجراءات القانونية بقوله امس:

«ان وجود الاخوان فعليا في الشارع المصري او فكريا من خلال المعالجة المكثفة لوسائل الاعلام، يظل عائقا يحول دون تطور الحياة السياسية المصرية وقدرتها على الاستجابة للتيارات الفكرية والاجتماعية في المجتمع، فحالة التربص المباشر وغير المباشر بكل رأي او فكر من جانب الجماعة تعوق كثيرا نمو سوق حرة للافكار السياسية التي تخضع للانتخاب الطبيعي من جموع المصريين، فهذه الجماعة المحظورة بحكم القانون ما زالت تمارس عملها علانية، محليا واقليميا وعالميا في مخالفات صريحة وقاطعة للقانون دون اكتراث منها او ممن يتحتم عليهم تنفيذ القانون وفرض احترامه وبسبب تلك القبضة الرخوة تمكن الاخوان من العمل تحت اسم الجماعة في كل اتجاه، واصبح لهم وجود فعلي في المجالس النيابية والجامعات وغيرها. ومن هنا يجب ان نبحث في ظل التعديلات الدستورية الجارية الان عن وسائل لتسديد الثغرات التي شوهت بناء الدولة الحديثة ولا بد ان نعي جميعا ان احترام القانون وانفاذه هو القوة الحاكمة للمساواة والمواطنة واللبنة الاولى في بناء مستقبل مصر».

هذا وتواصل جريدة ومجلة «روز اليوسف» تكثيف هجماتهما ضد الاخوان ولا يعرف احد حتى الان ما هو المدى الذي سيذهب اليه النظام من سلسلة ضرباته ضد الجماعة.

وما هي النقطة التي سيتوقف عندها بل اشك انه يعرف.

معارك الاسلاميين

والى الاسلاميين ومعاركهم وقيام جريدة «عقيدتي» في افتتاحيتها بمهاجمة وزير الثقافة المغربي بقولها عنه: «فوجئ الرأي العام العربي والاسلامي بقرار غريب لمحمد الاشعري وزير الثقافة المغربي يعلن فيه منع دخول وتداول الكتاب الديني في المعرض الدولي للكتاب الذي تنظمه بلاده في الدار البيضاء ابتداء من يوم 9 شباط (فبراير) والغريب اصرار الوزير على موقفه الصارم ورفضه لنداءات العقل والحكمة التي اطلقها المثقفون وممثلو الاحزاب واتحاد الناشرين العرب الذي حذر من تصنيف الاسلامي والعلماني وخطورة ذلك على مصلحة الامة. والغريب ان هذا الموقف من الوزير المغربي ليس مفاجأة لمن يتابعون تصرفاته الصارمة مع الرأي العام الاسلامي بمنع دخول مصاحف غير مغربية عام 1999 بحجة ان في هذا حفاظا على التراث المغربي، وللأسف فان هذه القرارات تصب في مصلحة اعداء الوطن ودعاة الغزو الثقافي فاذا كان الوزير المسؤول عن الثقافة في المغرب الشقيق لا يعلم فتلك مصيبة وان كان يعلم ويصر على موقفه فالمصيبة اعظم!».

والمعركة الثانية ستكون من نصيب شيخ الازهر الدكتور محمد سيد طنطاوي وكانت ضد كل من وزير الاوقاف بسبب النقاب ورئيس جامعة الازهر بسبب رفضه التحاق الاقباط بالجامعة وموافقته على التحاقهم بها فقال في حديث نشرته له جريدة «الوطني» لسان حال الحزب الوطني الحاكم واجراه معه زميلنا سماح المرسي قال فيه: «لم اقصد برأيي الاختلاف مع د. زقزوق او اي شخص فأنا ارى ان ارتداء المرأة للنقاب حرية شخصية لها كما ان المرأة حرة في عدم ارتدائه لانه ليس فرضا، فالزي الاسلامي للمرأة هو ما يستر الجسد ما عدا الوجه والكفين لكن اذا ارادت المرأة ان تغطي كفيها فلا مانع وكذلك وجهها ولا امانع في تعيين المرأة المنتقبة بالأزهر ما دامت تستحق التعيين فلا يجب التمييز بينها وبين اقرانها ممن لا يرتدين النقاب ومسألة النقاب اخذت من المناقشة الكثير وهي لا تستحق كل هذا الجدل، فالمرأة ما دامت تلتزم بما شرع الله من ستر لجسدها وتزيد فلا مانع ولا يجب اضطهادها واكرر لن يرفض الازهر تعيين امرأة لانها ترتدي النقاب وادعو الامة لمناقشة مشاكلها الاكبر والاهم.

ـ رأي د. زقزوق يحترم حتى لو لم اوافقه فيه، لكنه يخص الاوقاف فقط ولا يسري على الازهر ما دام اننا لا نرى ذلك.

ـ اصر على رأيي حول امكانية التحاق الاقباط بالازهر ما دام انهم التزموا دراسة المواد الفقهية والشرعية فلن يكونوا داخل الجامعة، اما رأي د. الطيب فهذا حقه ولا يغير من رأيي في شيء، لان الازهر لم يكن ذا ابواب موصدة في وجه شخص ايا كان دينه ما دامت وجدت لديه الرغبة في تلقي العلم بداخله وما دامت ان هناك شروطا وقواعد ارتضى بها وقام بتنفيذها في سبيل الالتحاق بالازهر وتلك الشروط في مجملها تضمن للازهر ومواده المتخصصة خصوصيته وهويته، واذا كان للدكتور الطيب اسباب للرفض فعليه ان يطرحها والكل له حرية الرأي ما دامت لديه الاسباب المقنعة».

الرئيس مبارك

واخيرا الى رئيسنا بارك الله فيه ورعاه وسدد على الطريق خطاه وحماه من شر الحاسدين والنفاثين في العقد واصحاب الاعمال السفلية والعكوسات ومنهم مدير تحرير «الدستور» ابراهيم منصور بدون زميل او صديق لانه اغضبني بقوله عن رئيسنا: «بنظرة الى الواقع الذي نعيشه نجد ان كل شيء متعلق بالرئيس مبارك هو صاحب الفضل على الشعب في الحياة سواء الرفاهية التي يقول عنها او الفقر الذي يعيش فيه السواد الاعظم من الناس وهو في تأبيده السلطة هو مصدر كل شيء ولعل آخر ذلك مهزلة التعديلات الدستورية التي يشيد بها الرئيس نفسه والتي هو صاحبها ـ وليس الشعب ـ وبالطبع مواليه وترزيته ووعاظه لانها ليس لها علاقة بالشعب ولا تدعو الى الديمقراطية ولا الى اعلاء شأن الوطن، ولكن محاولة جديدة للاستئثار بالحكم والسلطة والعمل على توريثها ولو بشكل يبدو ديمقراطيا امام العالم الخارجي، فاذا كانت هناك نية حقيقية لاقرار منهج تشريعي جديد لأبناء مصر والاجيال المقبلة فيجب العودة الى الاصل والدعوة الى انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد يليق بأبناء مصر وبأجيالها المقبلة، ولكن يبدو ان النظام وتوابعه لديهم «ارتكاريا» من الانتخابات فلم يعد النظام يرى او يسمع لأحد الا نفسه وبعض من حوارييه المستفيدين بقانون خاص يصدره الرئيس لاحدهم وعدم الاهتمام بفساد آخر او احتكارات ثالث، المهم البقاء في السلطة ودعم الوريث ورجاله، آن الاوان لان يرحل ذلك النظام ويترك الشعب يختار مستقبله دون فرض احد عليه».

لا. لا هذا كلام اغضبني ولذلك فضلت تجاهله حتى لا أؤذي مشاعر القراء بعكس ما اسعدني قول زميلنا بـ«الاخبار» انور محمد يوم الخميس: «الديمقراطية غير المسبوقة التي نعيشها في عهد الرئيس مبارك هي ديمقراطية شعب عريق، شعب عظيم يفخر بمصريته، هذه الديمقراطية الشعبية تعود الى رؤية الرئيس المبارك واستجابته لما يطالب به شعبه بمزيد من الديمقراطية والحرية في التعبير وحرية الصحافة. من قبل كانت مبادرة الرئيس مبارك بتعديل المادة 76 من الدستور لاتاحة الفرصة للمعارضة ان تقدم للترشيح لرئاسة الجمهورية دون اي خوف وتقدم اكثر من مرشح لمنافسة مرشح الحزب الوطني الرئيس مبارك وبعد فوزه بالرئاسة وعد الرئيس مبارك بتعديل المادة 76 مرة اخرى لاتاحة الفرصة امام احزاب المعارضة للتقدم للرئاسة مرة اخرى، بل طالب بمنح رئيس الوزراء بعض المهام التنفيذية التي كان يتولاها الرئيس واعطى المجلس الحق في الاعتراض على الميزانية ووجه لمنح مجلس الشورى صلاحيات اكبر والموافقة على بعض مشاريع القانون كما تقضي التعديلات الدستورية بدعم اللامركزية وتوسيع فرص مشاركة المرأة في البرلمان والتأكيد ان المواطنة هي السبيل امامنا بديلا عن اية احزاب دينية. هذه هي ديمقراطية شعب حقيقية نلمسها كل يوم في الشارع المصري ولا يجحدها الا الجاحدون وهم قلة قليلة لا تريد الا مصالحها الشخصية ولكن الشعب كل الشعب المصري مع ديمقراطية مبارك».

طبعا فالجاحدون واخوانهم من الحاقدين والنفاثين واصحاب العكوسات اقلية ضئيلة امام الصالحين من امثال انور فبارك الله في كل انور وغيره ممن يقولون قوله.